

مقدمة

عدد الله عز وعلما، نعماته في القرآن، وأراد التعمق فيه والاعتبار من آياته؛ لأنه سنام الكتب السماوية، وفي كل آية منه، نورٌ وعلمٌ وعبرةٌ؛ ليكون كل واحدة منها، مستقلة في تقرير الذين أنكروا الله. في القرآن نظام دقيق، فإن كل كلمة، وقعت في الموضع الذي يقتضيها (ينسجم معها)، ولا يمكن تبديله بكلمة أخرى، وفي أي زيادة أو نقصان من الحروف، دلالة تعرف بها، كالصفة المشبهة واسم الفاعل. فما الفرق مثلاً بين «عطشان» و«عَطِش»؛ ولماذا جيء بعض صفات الله تعالى على صيغ اسم الفاعل كـ«ظاهر»، و«مالك»، و«محيي»، وبعضها على صيغ الصفة المشبهة كـ«حي»، و«ملك»، و«رحمان»، وكلها من أسماء الله تعالى وصفاته. أيكون بينها فرق أو لا؟ ولا شك في أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغ؛ إذ كل عدول من أي صيغة إلى أخرى، لابد أن يكون عدولا عن معنى إلى آخر.

نجهد في هذه المقالة أن نبحث عن دلالة بعض أبنية الصفة المشبهة واسم الفاعل ومعناها في القرآن بالاستعانة بعلم الدلالة؛ إذ بينهما دلالات وأبنية مشتركة وإنه موضوع جدير بالبحث. ولا يتسع المقام هنا لتفصيل القول في كل صيغهما، ومن هنا اكتفى هذا البحث، بدراسة بعض الصيغ، وذلك لضمان الدقة في الإحصاء ومحاولة الوصول إلى نتائج محددة وسليمة. واختيار النص القرآني لإعادة استقراء هذه الصيغ من خلاله، أمر ضروري؛ إذا ما عرفنا أن اللغويين القدماء كانوا يستشهدون به على صحة قواعد النحوية والصرفية.

نرى مصطلحاً جديداً في العصر المعاصر، سمي بعلم الدلالة وهو صلة اللفظ والكلام وتراكيبه بالمعنى، ولكنه لا يُعتبر علماً مستحدثاً بالمعنى الدقيق للكلمة؛ لأنه توجه القدماء إليه في كتبهم ونصوصهم وفي وضع القواعد العربية. يتناول هذا البحث، علم الدلالة العربي الإسلامي في النص القرآني؛ لأن الثقافة العربية الإسلامية مبنية على نص المصحف الشريف، ومرتبطة بخصوصية هذا النص. نظراً لأهمية البحث وضرورته عمدنا إلى الكشف عن دلالة المفردات في سياق الجمل الموجودة في النص القرآني؛ لأن كل مفردة، تختلف دلالتها من نص إلى نص آخر، ولا يمكن الوقوف عليها دون التدقيق في كيفية البنية اللغوية التي تظهر فيها، وربما نستطيع القول إن الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلمة يكاد يكون مستحيلاً، ولذلك تبقى الحاجة إلى البحث في الدلالة التركيبية.

الدراسات المسبقة

لقد ظهرت دراسات مستقلة في العربية عن علم الدلالة، فضلاً عن فصول خاصة بها في بعض كتب علم اللغة. وأول كتاب صدر في هذا الفرع من العلم سنة ١٩٥٨م - وهو كتاب دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس - وآخر كتاب صدر في هذا الفرع حتى الآن، وهو كتاب «علم الدلالة» (١٩٨٢م) للدكتور أحمد مختار عمر. من أهم المصادر التي توجد في الأبنية ودلالاتها هي كتاب «معاني الأبنية في اللغة العربية» (٢٠٠٧م) للدكتور فاضل صالح السامراي، إنه يبحث عن هذا الكتاب في دلالة الأبنية ومعناها، وحاول الوصول إلى المعنى على طريق النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، ويعتقد أن هذا النظر قائم على الاستعمال القرآني، وعلى دراسة الضوابط العامة والأصول التي وضعها علماء اللغة، وأيضاً على المعاني التي يفسرون بها المفردات أو الأبنية. كتاب آخر يوجد في هذا الموضوع، هو «إتساع الدلالة في الخطاب القرآني» للدكتور محمد نورالدين المنجد. إن الشيء الهام في هذا الكتاب، أن الاتساع هو نمط من الإفادة وشكل تعبيرى متميز، يجعل المتلقي متحرراً من كل القيود، وينطلق في أفق عريض من الفهم والتأويلات. يقسم الكاتب بحثه إلى مقدمة وأربعة فصول وفي خاتمة البحث، يلخص الكاتب ماورد مفصلاً في تضاعيف هذا الكتاب وفصوله.

قد كتبت مقالات مختلفة عن علم الدلالة وعن اسم الفاعل والصفة المشبهة ودلالاتهما في العربية، مثل: «الدلالة اللفظية وتغيرها في القرآن الكريم» (للدكتور صادق يوسف الدباس، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دون تا)، و«الدلالة وأقسامها عند ابن جني» (للدكتور أحمد عبدالنواب عبدالله، مجلة اللغة، دون تا)، وأيضاً «الإعجاز القرآني وعلم الدلالة في تمهيد الشهيد الثاني» (للدكتور علي زيتون، رسالة التقريب، العدد ٨٦، ١٤٢٢هـ)، و«علم الدلالة للألفاظ العربية في "البيان والتبيين" عند الجاحظ» (للدكتور فيروز حريجي ورقية مهري نزاد، فصلية دراسات الأدب المعاصر، العدد التاسع، ١٣٩٠)، وفي بحث عن اسم الفاعل والصفة المشبهة وجدنا هاتين المقالتين: «اسم الفاعل: صوغه وعمله» (للدكتور محمد عبدالله سعادة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد خمسة عشر، ١٤١٦هـ)، و«أبنية اسم الفاعل في القرآن الكريم [دراسة لغوية]» (للدكتور عيسى شحاتة عيسى علي، دون تا)، وبما أن الدراسات في هذا الموضوع قليل جداً، وأنه موضوع جدير بالبحث؛ فمن الضروري أن نبحث فيه ونتميز دلالة أبنية الصفة المشبهة واسم الفاعل في القرآن الكريم، وهدفنا تحديد دلالاتها من خلال الإفادة من السياق التي وقعت فيه هذه الأبنية.

التعريف بعلم الدلالة

قد أصبحت «الدلالة» أو «علم الدلالة» أو «نظرية الدلالة» أو «نظرية المعنى» أو «علم المعنى» منذ مطلع القرن العشرين، فرعاً من فروع البحث اللغوي.

إن الجهود اللغوية في التراث العربي-الإسلامي، والأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهو ما تجسم في تقدم العالم الفرنسي، ميشال بريال في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في الدلالة، واقترح دخوله اللغة العلمية، هذا المصطلح هو "السيمانتيك" (راجع: حاجي زاده، ٢٠١٠: ٨).

عُرفت الدلالة في العربية بأنها «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال والثاني المدلول»، فإذا كان ذلك الدال، لفظاً؛ فالدلالة لفظية، وإن لم يكن لفظاً، فالدلالة غير لفظية، كدلالة الخطوط، والعقود، والنصب الإشارات (راجع: يونس علي، ٢٠٠٧م، ٨٥).

وضع مصطلح علم الدلالة (Semantics) اللساني المشهور بريال (Breal) للمجال الذي يقوم بتحليل المعنى الحر في للألفاظ اللغوية ووصفها. وقد تعددت اهتمامات الباحثين في علم الدلالة من تخصصات مختلفة إلى الحد الذي أصبح فيه الحديث عن علوم الدلالة ممكناً (راجع: يونس علي، ٢٠٠٤: ١١-١٣). إن الكلمات سواء أكانت بسيطة المبني أم مركبة، تدل على معانٍ معجمية أو قواعدية أو هما معاً، وأضيف هنا أن ائتلاف تلك الكلمات بعضها ببعض، ينشأ عن معانٍ جديدة (راجع: يونس علي، ٢٠٠٧: ٢٣٩). ويتعدى هذا العلم دراسة معاني المفردات إلى دراسة معاني الجمل والمفوضات على حد سواء (ابن ذريل، ٢٠٠٠: ٥٢). قسم ابن جني الدلالة إلى عدة أقسام، منها: الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية (راجع: ابن جني، ١٩٥٢، ج٣: ٩٨-١٠٣).

لعلم الدلالة، علاقة بعلم الصرف؛ لأن علاقته بعلم الصرف أو ماتسمي «الدلالة الصرفية» تستمد عن طريق الصيغ وأبنيتها، كما يُعنى بالدلالة الصرفية تلك الدراسة التي

تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها، وإنما لغرض معنوي، أو للحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات (راجع: حسيني كوهساري، ١٤٣٥: ٢٠٠). والبحث في هذا الموضوع يستدعي النظر في تعريف التصريف وأبنية الصفة المشبهة واسم الفاعل وأقسامهما، ووجوه الاختلاف أو التشابه بينهما، ولنبداً الحديث عنهما، علينا أن نعرف التصريف، ثم الصفة المشبهة، واسم الفاعل، مع الاستشهاد بالقرآن.

التعريف بالصرف، وعلم الصرف، والتصريف

من علوم اللغة العربية والتي تختص بها هذه اللغة الحية، هو علم الصرف، وهو علم معرفة الصور المختلفة التي تتخذها الكلمة، ومن هذا العلم، ينفي الكثير من المجلدات والمعاجم التي تبحث عن جذور المفردة العربية، أي أنها ليست مقبولة؛ لأن الكثير منها، لم تتبع المبادئ الأساسية لهذا العلم.

الصرف هو المادة التي تتكون حروفها الأصلية من الصاد والراء والفاء، وتدور معانيها حول هذا المعنى العام: التغيير والتحويل والانتقال (راجع: عضيمه، ١٤٢٠: ٣٣). كقوله تعالى: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ (التوبة/١٢٧) وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنَّ﴾ (الأحزاب/٢٩)، ونحو: ﴿لَصَرَفَ عَنْهُ السُّوءَ﴾ (يوسف/٢٤)، و﴿رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾ (الفرقان/٦٥)، و﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ (الفرقان/١٩)، و﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾ (الجاثية/٥).

علم الصرف هو أصول وقواعد، تعرف بها أحوال أبنية الكلمة: صيغها الأصلية والعارضة، وما يلابسها من تغيير معنوي في مدلولها، مصدره البناء المحدث، بالتصغير، أو النسبة، أو التثنية، أو الجمع، أو التأنيث، في الأسماء. والتحويل إلى الماضي والمضارع والأمر، في الأفعال، ومن تغيير صوتي في بنيتها، مصدره الظواهر التصريفية، كالتجريد، والزيادة، والحذف، ... (راجع: قباوة، ١٤٠٨: ١٣) وأيضاً: إن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة. (راجع: السكاكي، ١٤٠٧: ١٠) واعلم أن التصريف «تفعيل» من الصرف، وهو أن تُصرفَ الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان مختلفة (الجرجاني، ١٤٠٧: ٢٦). قيد الجرجاني كلمة «المفردة» احترازاً عن المركب، لأن المركب نحو «سادس عشر» لا يتصرف إلى التثنية والجمع. في تعريف آخر من التصريف أنه في اللغة: تغيير مطلق، وفي الصناعة: تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي، أو لفظي ... فالتغيير الأول، المعنوي: كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح، وذلك بتحويل زيد؛ مثلاً إلى

الزيدان، والزيدون وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، وذلك بتحويل الضرب؛ مثلاً إلى ضَرَبَ وضَرَّبَ؛ بالتشديد؛ للمبالغة في الفعل... والتغيير الثاني: اللفظي، كتغيير (قَوْل) من الأجوف (وَعَزَو) من الناقص إلى (قال، وغزا)... (راجع: الأزهرى، ١٤٢١، ج: ٢، ٦٥٣).

ذكر القدماء أن علم التصريف، ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، وكان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. (راجع: ابن يعيش، ١٣٩٣، ١٨-١٩)

اكتفى هذا البحث بدراسة ظاهرتين من ظواهر اللغة العربية، وهما الصفة المشبهة واسم الفاعل ودلالتهما في القرآن الكريم. فلهذا نعرف اسم الفاعل والصفة المشبهة ومتعلقتهما، ثم نذكر أمثلة من الصيغ المذكورة التي جاءت في الملخص من النص القرآني مع بيان دلالات كل من الأبنية المذكورة.

التعريف بالصفة المشبهة واسم الفاعل، ودلالتهما، وصوغهما وأبنيتهما

يقول اللغويون في تعريف اسم الفاعل: إنه اللفظ المصوغ من الفعل المعلوم، للدلالة على معنى وقع من الموصوف، أو قام به على جهة الحدوث لا الثبوت، على حين يقولون في تعريف الصفة المشبهة: إنها اللفظ المصوغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف على وجه الثبوت لا الحدوث، ويتبين بذلك أن الصفة المشبهة تتميز بأنها تدل على الثبوت، وتشق من اللازم، وأن اسم الفاعل، يدل على الحدوث ويصاغ من اللازم والمتعدي.

أما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بعدة مسائل، منها:

باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان. (الصبان، د.ت، ج: ٢، ٢٠٢؛ فارس وزكريا، ١٩٩٠م، ٥٥)

وأنها لا تُصاغ قياساً إلا من فعل لازم، كجمل من جمل، واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي.

وأنها موضوعة لنسبة حدوثها إلى الذات على وجه الدوام، ومن أجل ذلك، لا ترتبط بأحد الأزمنة الثلاثة «الماضي، والمضارع، والمستقبل»، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه على وجه الحدوث.

وإنما يقع اسم الفاعل وسطا بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث. فإن كان ماضياً، دل على أن حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالياً، دل على ذلك. أما اسم الفاعل، أدوم وأثبت من الفعل؛ ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة. (راجع: السامراي، ١٤٢٨هـ، ٤١)

صوغ اسم الفاعل وأوزانه

هناك اختلاف بين اللغويين في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد، فمنهم من ذهب إلى أن له بناء واحداً، وهو فاعل، ومنهم من ذهب إلى أن لاسم الفاعل أبنية متعددة، وأن بناء «فاعل» يكون قياساً من فَعَلَ (مفتوح العين)، متعدياً كان أو لازماً، ومن فَعَلَ (مكسور العين) المتعدي، وهو سماعي في فَعَلَ (بكسر العين) وفَعَّلَ (بضم العين). (راجع: الحديثي، ١٩٦٥: ٢٥٩) وهذا الرأي لابن عقيل، ونجد أن صياغة أبنية اسم الفاعل، تختلف عنده حسب حركة عين الفعل والمتعدي واللزوم؛ إذ يرى أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ (مكسور العين)، إذا كان لازماً، يكون على فَعَلَ (بكسر العين)، نحو: نَضِرَ فهو نَضِيرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِيرٌ، أو على فَعْلَانِ، نحو: عَطَشَ فهو عَطْشَانٌ، وصدى فهو صدَيَانٌ، أو على أَفْعَلِ، نحو: سَوَدَ فهو أَسْوَدٌ، وإذا كان الفعل على وزن فَعَّلَ (بضم العين)، كثر مجئ اسم الفاعل منه، على وزن فَعَّلِ (بسكون العين)، كضَخَّمَ فهو ضَخَمٌ، وعلى فَعِيلِ نحو: جَمَلٌ فهو جَمِيلٌ، وشَرَفٌ فهو شَرِيفٌ، ويقبل مجيء اسم فاعله على أَفْعَلِ، نحو: حَطَبٌ فهو أَحْطَبٌ، وعلى فَعَّلِ (بفتح العين)، نحو: بَطَلٌ فهو بَطَلٌ. وإذا كان الفعل على وزن فَعَلَ (مفتوح العين)، جاء قياساً على وزن فاعلِ، وقد يأتي اسم الفاعل منه، على غير فاعل قليلاً، نحو: طاب فهو طَيِّبٌ، وشاب فهو أَشِيبٌ.

وفيما سواه، يوضع الميم مضموماً موضع حرف المضارعة من الغابر المبني للفاعل، ولا يغير من البناء شيء إلا في ثلاثة أبواب: يتفعل ويتفاعل ويتفعَّل، فإن ما قبل الآخر يكسر فيها. (راجع: السكاكي، ١٤٠٧: ٤٩؛ الحملاوي، ١٩٩٩: ٤٦)

صوغ الصفة المشبهة وأوزانها

من المعلوم أن في العربية أوزاناً عديدة لكل صيغة وللصفة المشبهة أيضاً كفَعَلَ وأفعل و... وتُصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي اللازم على وزن « فَعَلَ » على الأوزان التالية:

فَعَلَ (بفتح الفاء وكسر العين، فيما دل على فرح وسرور، أو على ألم، أو دل على حزن)، وهذا البناء - على العموم - يدل على الأعراض أي عدم الثبوت. وبجملة واحدة نقول: إن هذا الباب يدل

على ما يكره أمره من الأمور الباطنة العارضة. (السامرايين، ١٤٢٨: ٦٩)، أفعل (بفتح الهمزة والعين، في الألوان والخلق، واللون)، فعلان (بفتح الفاء وسكون العين، فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن). وتُصاغ من الفعل الثلاثي اللازم على وزن «فعل» بضم العين غالباً على الأوزان التالية:

فعليل (بفتح الفاء): نحو: شريف، وكبير، فعل (بفتح الفاء وسكون العين): مثل: شهم، وصعب. فُعَال (بضم الفاء): مثل: همام، وصراح. فَعَل (بفتح الفاء والعين): نحو: بطل، ووسط. فُعَل (بضم الفاء وسكون العين): مثل: حر، وممر. فُعَل (بضم الفاء والعين): مثل: فرط، ونكر. فَعُول (بفتح الفاء وضم العين): مثل: وقور، وطهور، فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين): مثل: سمح، وطهر. فَعِل (بكسر الفاء وسكون العين): مثل: ملح، ورخو، وكما مر ليس معنى كل واحدة من أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة واحداً ومن المحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، بل كل واحدة منها تفيد المعاني المختلفة.

دلالات أبنية اسم الفاعل

إن لاسم الفاعل دلالات متعددة، منها دلالاته على الحال أو الاستقبال والحدوث، ودلالته على الماضي، وعلى الاستمرار، وعلى الثبوت. وقد خصَّ النحاة دلالة اسم الفاعل بالحدوث، حين قرنوه بالصفة المشبهة الدالة على الثبوت. وقد قصدوا بذلك إفادته للحال أو الاستقبال، نحو إفادة مضارع فعله. وبُني على ذلك أعمال هذا الفاعل المجرد من (أل) في معموله، وذلك بتوينه ونصب المفعول إذا كان متعدياً. على أن يستوفي شروط الأعمال كوقوعه خبراً أو صفة أو حالاً، أو وقوعه بعد نفي أو استفهام، ذلك لتستحكم المشابهة بينه وبين الفاعل.

لصيغة اسم الفاعل دلالات أخرى، منها:

١. أنها تدل على اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي، وهو ما دل على الحدث والتجديد كما مر.
٢. أنها تدل على الصفة المشبهة؛ إذا كان اسم الفاعل مضافاً ودالاً على الثبوت في الحالات التي تلازم الموصوف، نحو: طاهر القلب.
٣. أنها تدل على المبالغة.
٤. أنها تدل على اسم المفعول.
٥. أنها قد تدل على النسب إلى الشيء (راجع: عكاشة، ٢٠٠٥: ٧٣) كقولهم لمن عنده تمر: تامر، ولذي الدرغ: دارع. وتستعمل هذه الصيغة إذا كان المنسوب صاحب شيء فينسب على أن النسبة «نسبة إضافية بمعنى: ذو الشيء» (الفيومي، دتا، ج: ٢، ٩٥٠) و«فاعل» في هذا الدلالة يفيد النسب «لأن ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء» (الأسترايادي، ١٩٧٥، ج: ٢، ٨٥).

دلالات أبنية الصفة المشبهة

ليست أبنية الصفة المشبهة ذات دلالات واحدة؛ بل هي مختلفة ولكل بناء، دلالة تختلف عن أختها قليلاً، أو كثيراً، كما تختلف كل صيغة في التصريف، كاسم الفاعل والصفة المشبهة في الدلالات. فنستطيع أن نقول إن اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني. يقول النحاة: «زيادة المباني تدل على زيادة المعاني» (راجع: السامري، ١٤٢٠، ج: ١، ١١). والظاهر أن الصفة المشبهة من حيث الدلالة على أقسام: منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو: أبكم وأصم و... ونحو: طويل وقصير و... وقد تدل على وجه قريب من الثبوت، في نحو: نحيف وكريم وجواد، وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن وغضبان وريان. (راجع: السامري، ١٤٢٨، ٦٧)

دلالة أبنية «فاعل، ومُفْعِل، ومُفْعَل، ومُفْعَال» من أوزان اسم الفاعل في القرآن الكريم
إن اسم الفاعل الذي نحن بصدد دراسته، واحد من المشتقات وهو من أكثرها أهمية في الدراسة والبحث التصريفي والنحوي؛ وذلك لكثرة استخدام صيغه في الكلام ولشبهه بالفعل المضارع مما جعل اللغويين القدماء يقولون: إن الفعل المضارع يسمى مضارعاً؛ لأنه يضارع اسم الفاعل أي يشابهه.

بناء «فاعل ومُفْعِل»

إن بناء «فاعل» هو أكثر الأبنية وروداً في القرآن الكريم وبعده بناء «مُفْعِل»؛ أما أقلها وروداً في القرآن، فهو بناء «مُفْعَال». وقد تكون أكثر الأنواع وروداً في القرآن من بناء فاعل، هو جمع المذكور، حيث بلغ تسعمائة وتسعة وثمانين لفظاً، وقد تكون أكثر الأنواع وروداً من بناء «مُفْعِل» هو جمع المذكور أيضاً، ولعل أهم الأسباب التي يتبين لنا أن بنائنا «فاعل ومُفْعِل» هما أكثر أبنية اسم الفاعل وروداً في القرآن الكريم على صيغة جمع المذكور، إن انتهاء اللفظ من هذين البنائين اللاحقة (ون) أو (ين) يعطي جرساً معيناً يظهر أثره أثناء تلاوة القرآن.

إن الدلالة التي تختص باسم الفاعل، هي دلالته على الحدوث والتجدد ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف/٦) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْناً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ (المزمل/٦).

ورد لفظ «ناشئة» مرة واحدة في قوله تعالى، وقد ذكر الكسائي أن ناشئة الليل تعني أول الليل، (راجع: الكسائي، ١٩٩٨: ٢٤٦) أما أبو عبيدة والزجاج فقد ذكرا أنها ساعات الليل كلها،

(أبو عبيد، ١٩٨١، ج٢: ٢٧٣؛ الزجاج، ١٩٩٤، ج٥: ٢٤١) ورأى آخرون أنها مصدر أو جمع ناشئ. (راجع: عظيمة، ١٩٧٨، ج٢: ٦٩١) أما القرطبي فقد فصل قول في دلالي هذه الصيغة؛ إذ قال: «ناشئة من نشأت تنشأ فهي ناشئة، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْمَنُ يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (الزخرف/١٨)، والمراد أن ساعات الليل الناشئة، فاكتفى بالوصف من الاسم، فالتأنيث للفظ ساعة؛ لأن كل ساعة تحدث، وقيل: الناشئة مصدر بمعنى قيام الليل، كالحاطئة والكاذبة، أي: إن نشأة الليل هي أشد وطئاً، وقيل: إن ناشئة الليل قيام الليل» (القرطبي، ١٩٥٢، ج١٩: ٣٩).

قال الله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (الأنعام/٩٦).

قد لا يقف اسم الفاعل عند دلالاته على الحال أو الاستقبال؛ فيتجاوز ذلك إلى إفادة تجدد الحدث باستمرار، وهو ما اصطلح عليه عند النحاة باستمرار التجدد؛ فيقوم اسم الفاعل حينئذ، بعمله بعد التنوين وينصب المفعول على الأصل، فإذا أضيف، كانت إضافته لفظية لا تفيد التعريف، نحو قولك: (زيد مكرم الضيفين) على الإضافة، و(زيد مكرم ضيفيه) بتنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده. قال الشيخ ناصيف اليازجي في كتابه "نار القرى": «وجرى مجرى ما كان على الحال والاستقبال ما أريد به الاستمرار التجديدي، نحو: زيد مكرم ضيفه» (اليازجي، ١٨٨٩: ١٧٨). بتنوين مكرم ونصب ما بعده، وقد جعل بعضهم من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ (الأنعام/٩٦) ففلق الحب والنوى، مستمر، وفي كل يوم يفلق الله الإصباح. (راجع: السامراي، ١٤٢٨: ٤٥؛ السامراي، ١٤٢٠، ج٣: ١٧٤) نقول إن «فالق» صفة تدل على الاستمرار؛ لأن الزرع، والحبوب، والثمار يوجد في كل الأزمنة وفي كل يوم يفلق الإصباح؛ فاسم الفاعل يكون للدلالة على الاستمرار في هذا المثال.

وهذا الرأي الذي يقول بأن اسم الفاعل في اصل وضعه يدل على الثبوت أو الاستمرار، وجه مقبول. ذلك أن اسم الفاعل اسم، والاسم يدل على الثبوت والاستمرار، ولكنه يشبه الفعل وشبهه هذا، قد تحول به إلى ما يدل عليه الفعل المضارع من حركة وتجدد. وهذا ما كشف عنه عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، (راجع: الجرجاني، ٢٠٠٤: ١١٥)، فقولك: (زيد منطلق) يثبت الانطلاق لزيد دون أن يقتضي تجديداً، أما قولك (ينطلق) فإنه يثبت لزيد انطلاقاً يتجدد فيقع منه شيء بعد شيء، وهذا مثل قوله تعالى في «مؤمن»

و«يؤمن» في الآيتين: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة/٢٢١)، و﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾ (يونس/٤٠).

وقد يدل اسم الفاعل على الحال، في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ (المدثر/٤٩). فإن الإعراض قد يحدث في «الحال» في ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ التذكير أي القرآن، وعن الكاظم عليه السلام: أي عن الولاية معرضين» (شبر، ١٤٠٧، ج٦: ٢١٨). «معرضين» حال من ضمير «هم»، وإن كان معنى «التذكرة» ولاية أمير المؤمنين عليه السلام؛ فاسم الفاعل هذا، يدل على الحال؛ لأنه يوجد في الحال أيضا من يعرض عن ولاية أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد يدل اسم الفاعل على الماضي وحده دون الحال أو الاستقبال؛ فيلغى عمله ويجب فيه الإضافة، فتكون إضافته معنوية حقيقية محضة تفيد التعريف؛ كإضافة الاسم غير المشتق، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ (فاطر/١)، فقد جاء (فاطر وجاعل) مضافين إضافة محضة تفيد التعريف.

إن لله تعالى صفات على صيغة «فاعل»، وهي صفات تختص بها ولا يوصف به غيره، وإنها تدل على الصفة المشبهة، إذا كان اسم الفاعل مضافا ودالا على الثبوت في الصفات التي تلازم الموصوف كما مر، نحو غافر الذنب، وقابل التوب. قال الله تعالى: ﴿تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ (الغافر/٢-٣) وقد لا يدل اسم الفاعل على زمن معين فيفيد الاستمرار فيعامل معاملة ما يدل منه على الماضي فحينئذ يفيد معنى الثبوت.

وقد تكون أكثر صفات الله تعالى، على بناء «فاعل»، كعالم، نحو قوله تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (المؤمنون/٩٢)، وقد ينزل اسم الفاعل منزلة الاسم غير المشتق كالعالم والمؤمن والكافر؛ فإنها أسماء فاعلين أريد بها الثبوت. و(أل) الداخلة عليها للتعريف وليست موصولة؛ لأن (أل) الموصولة إنما تدل على ما يراد به الحدوث لا الثبوت. وإذا جردت أسماء الفاعلين هذه من (أل) التعريف وأضيفت، كانت إضافتها معنوية لا لفظية، تقول: جاء عالم بلدنا، فعالم في الأصل، صفة أضيفت إلى غير معمولها فأنزلها منزلة الاسم؛ وهكذا الكاتب، والقارئ، والشاعر، والعامل، والقاضي إذا أريد بها من يتناول الكتابة، والقراءة، وقرض الشعر، والعمل والقضاء.

إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾ (يس/٥٥). كما مر، إن

اسم الفاعل قد يدل على النسب إلى الشيء و«فاكهون» في هذه الآية، تفيد معنى النسبة؛ أي ذو الفاكهة وأصحاب الفاكهة. كما أنهم قد فسروا «فاكهون» بأنهم أصحاب فاكهة، مثل لابن، وتامر، وشاحم. (راجع: الكسائي، ١٩٩٨: ٢١٨؛ القرطبي، ١٩٥٢، ج١٥: ٤٤؛ الأندلسي، ١٤٢٠، ج٩: ٧٥؛ السمين الحلبي، ١٩٩٤، ج٥: ٤٨٩)

بناء «مُفَعَّلٌ»

يُعدُّ بناءُ (مُفَعَّل) أحدَ أبنية اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي، إذ يُبنى اسم الفاعل من الفعل (أَفْعَل) على بناء (مُفَعَّل) نحو: ابيضُّ فهو مَبْيِضٌ، واحولُّ فهو مُحَوِّلٌ.

لم ترد في القرآن الكريم على بناء (مُفَعَّل)، سوى ثلاثة ألفاظ، جميعها مشتقة من الفعل (أفعل) الدال على اللون، وهي «مُخَضَّرَةٌ» (الحج: ٦٣) و«مُسَوِّدٌ بصيغة المذكر، ومُسَوِّدَةٌ بصيغة المؤنث» (النحل/٥٨؛ الزخرف/١٧؛ الزمر/٦٠)، و«مُصَفَّرٌ» (الروم/٥١؛ الحديد/٢٠؛ الزمر/٢١)، ويبلغ مجموع المواضع التي ذكرت فيها هذه الألفاظ في القرآن الكريم، سبعة مواضع كما أشرنا. ولو تأملنا في الآيات القرآنية التي انتظمت فيها هذه الألفاظ، لوجدنا أنها جاءت موافقة لدلالة اسم الفاعل في كونه يدل على ذات متصفة بالمعنى على جهة الحدوث؛ أي: أنها تدل على الوصف اللوني الحادث وبما ينسجم والسياق القرآني لتلك الآيات، وسيوضح ذلك من خلال تفصيل العرض للفظ «مخضرة» على هذا البناء.

وردت هذه اللفظة مرة واحدة في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (الحج/٦٣) وهذه الآية، واحدة من آيات الطبيعة الإلهية التي تجلَّت فيها قدرة الله سبحانه عز وجل، وعظيم نعمه على مخلوقاته، وهي في مجموع ألفاظها وتراكيبها، تدلُّ على أمرٍ يحدث ويتجدد على مرأى ومسمع من العباد، أي: إن خضرة الأرض، حادثة مقترنة بنزول المطر، وقد جاءت لفظاً (تُصْبِحُ) بصيغة المضارع، ولفظة (مُخْضَرَّةً) بصيغة اسم الفاعل، لتعبر في تصوير رائع، عن حدوث تلك الخضرة.

قال الزمخشري في علة اختيار «الإصباح» بصيغة المضارع دون الماضي: فإن قلت هلا قيل فأصبحت؟ ولم صُرف إلى لفظ المضارع؛ قلت: لنكتة فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، كما تقول: انعم عليَّ فلان عام كذا، فأروح وأغدوا شاكرًا له، ولو قلت: فَرَحَّتْ وَغَدَوْتُ؛ لم يقع ذلك الموقع. (راجع: الزمخشري، ١٤٠٧، ج٣: ١٦٨) أي: إن الفعل المضارع بدلالته على الحدوث والتجدد، قد أفاد في هذه الآية معنى حدوث الاخضرار في أزمنة

مختلفة بعد نزول المطر، وليس في زمن واحد، وهو الماضي المنقطع؛ كما لوقيل (أصبحت)، وربما أوحى صيغة المضارع الدالة على الحال والاستقبال، بأن ما يحصل للأرض من خضرة، إنما هو بعد زمن من نزول المطر قد يطول أو يقصر، لا مباشرة بعد نزوله، كما توحي بذلك لفظة الماضي (أصبحت).

وقد يفهم من هذا القول إن دلالة الحدوث في الآية مرتكزة في صيغة الفعل المضارع الذي جاءت عليه لفظة (تصبح)، وأنه لا يضير في الدلالة على الحدوث لوقيل: (فتصبح الأرض خضراء، بدل مخررة)؛ لأن كلمة (تصبح) مؤذنة بهذا الحدوث، وعندها لا يكون هنالك فرق بين أن يأتي خبر (تصبح) على صيغة اسم الفاعل الدالة على الحدوث (مخررة) أو أن يأتي على صيغة الصفة المشبهة، الدالة على الثبوت (خضراء)، ما دامت النتيجة المتحصلة، واحدة، وهو حدوث الخضرة للأرض، وهذا مفهوم من لفظة (تصبح).

ولو تأملنا في الاستعمال القرآني لمفردة اللون على صيغة الصفة المشبهة (فعلاء) لتضح لنا وبصورة جلية الفرق بين هذه الصيغة وصيغة اسم الفاعل (مفعّل)، ولتبين لنا العلة في اختيار القرآن، صيغة اسم الفاعل في هذه الآية دون صيغة الصفة المشبهة؛ لأن المفردة اللونية في القرآن الكريم تأتي على صيغة الصفة المشبهة (فعلاء) عند إرادة الدلالة اللونية وإن كان في السياق ما يدل على الحدوث والتحول، فإن كان القصد هو الحدوث لا اللون فقط؛ جيء بالمفردة اللونية على صيغة اسم الفاعل.

ثم إن هذه الآية قد افتتحت بقوله "ألم تر" بأسلوب الاستهزاء الإنكاري الذي يفيد التقرير، (راجع: الألوسي، ١٤١٥، ٩: ١٨٢) والرؤية في هذا الموضع، وإن كانت رؤية بصرية حقيقة «لأن الماء النازل من السماء يرى بالعين، وإخضرار النبات على الأرض مرئي» (الفخر الرازي، ١٩٣٨، ج ٢٣، ٢٤٦؛ وراجع: الألوسي، ١٤١٥، ج ٩: ١٨٢؛ الأندلسي، ١٤٢٠، ج ٧: ٤٢١؛ نضال، ١٩٩٧: ٣٤٩)؛ إلا أنها رؤية تدعو إلى التأمل والنظر في قدرة الله، التي تتجلى في هذه الحادثة المتكررة على وجه الأرض، ومن ثم إن هذه المعاني التي أفادها هذا السياق، لا ينسجم معها التعبير عن خضرة الأرض بالصفة المشبهة (خضراء)؛ لأن الحدوث والتحول هو المقصود؛ فهو وجه القدرة في هذه الآية.

فإن بناء (مفعّل) الذي جاءت عليه لفظة (مخررة) قد أفاد في القرآن الكريم، الاتصاف باللون على جهتي الحدوث والمبالغة، لا الثبوت، وهذه هي الدلالة التي جاءت عليها صيغة (مفعّل) في الألفاظ الواردة في القرآن الكريم.

بناء «مفعال»

إن هذا البناء، أقل الأبنية وروداً في القرآن الكريم، ولم يرد هذا البناء سوى لفظ واحد هو «مدهامتان» من المثني المؤنث في قوله تعالى ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ (الرحمن/٦٤).

«مُدْهَامَتَانِ» وصف من الدهمة، بضم الدال، وهي لون السواد، ووصف الجنتين بالسواد، مبالغة في شدة خضرة أشجارهما؛ حتى تكونا بالتفاف أشجارها وقوة خضرتها كالسوداوين؛ لأن الشجر إذا كان رياناً، اشتدت خضرة أوراقه، حتى تقرب من السواد» (ابن عاشور، دون تا، ج ٢٧: ٢٥٢).

وهذه تعني شديد الخضرة، أي إن الجنتين ممتلئتان من الخضرة وقد اسودتا من الخضرة، فالسواد ليس وصفهما الذاتية، بل لونها الذاتي، هو الاخضرار، ثم من شدة الاخضرار أطلق هذا الوصف على الجنتين وقد كانت هذه الصفة وصفتهما الذاتية، فنستطيع القول إن صيغة «مفعال» في هذه الآية تدل على المبالغة في الوصف والثبوت فيه؛ أي إن الجنتين خضراوتان، تميلان إلى السواد من شدة الخضرة، فلا يبس لهما. كما قيل: «مدهامتان»: من مادة (أدهيمام) ومن أصل (دهمة) على وزن (تهمة) ومعناها في الأصل السواد وظلمة الليل، ثم أطلقت على الخضرة الغامقة المعتمة، وبما أن مثل هذا اللون يحكي عن غاية النضرة للنباتات والأشجار، مما يعكس منتهى السرور والانشرح، لهذا فقد استعمل لهذا المعنى» (مكارم الشيرازي، ١٤٢١، ج ١٧: ٤٢٩).

دلالات أبنية «فعل، وفعل، وفعل، وفعلان» من صيغ الصفة المشبهة

كما مر ليست أبنية الصفة المشبهة ذات دلالات واحدة؛ بل هي مختلفة، ولكل بناء، دلالة تختلف عن أختها قليلاً، أو كثيراً، كما تختلف كل صيغة في التصريف، كاسم الفاعل والصفة المشبهة في الدلالات. فيمكن القول إن اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني، ويقول النحاة: «زيادة المباني تدل على زيادة المعاني» (راجع: السامراي، ١٤٢٠، ج ١: ١١). إننا نرى أن صيغ الصفة المشبهة واسم الفاعل تختلف في أبنيتها وأن بعضها أكثر أو أقل من بعضها في البناء والدلالة على الثبوت والحدوث، فإن بعض أبنية اسم الفاعل تدل على الثبوت وبعض صيغ الصفة المشبهة تدل على الحدوث رغم دلالاتهما الأصلية.

بناء «فعالن»

وهو يدل على الامتلاء وحرارة الباطن، فالأول كـ(شبعان، وريان) والثاني نحو: (عطشان، وصديان بمعنى عطشان، ...). (راجع: الأزهرى، ١٤٢١، ج ٢: ٤٠؛ والسامري، ١٤٢٨: ٧٨) إن بناء «فعالن» يتصف بالمعاني الآتية:

١- الحدود والطرء. ٢- الامتلاء إلى الحد الأقصى. ٣- حرارة الباطن. (راجع: السامري، ١٤٢٠: ٨٠-٨٢) والصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت، في نحو «غضبان» من قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ (الأعراف/١٥٠)، «غضبان»: أي «حزيناً، في حالة يبتعد فيها النبي عن الغضب الذاتي، والحزن الانفعالي، فقد غضب لله الذي أشرك هؤلاء بعبادته، بعد أن أقام عليهم الحجة تلو الحجة، والحزن للرسالة، بعد هذا الجهد الضائع الذي بذله من أجل تميمتها في حياة هؤلاء وتعميقها في داخل نفوسهم» (فضل الله، ١٤١٩، ج ١٠: ٢٤٩). قال المدرسي أيضاً: يبدو لي أن الغضب هو الرفض الشديد لشيء ما، مع القيام بعمل ما، من أجل تغييره وإصلاحه وتعويضه، بينما الأسف هو: رد الفعل النفسي تجاه حادثة سابقة وقعت خطأ، وموسى ﷺ كان متأسفاً لما وقع عليه قومه سابقاً من انحراف وضلالته، وغاضبا عليهم الآن لما هم فيه من نقص وقلة فهم ووعي. (مدرسي، ١٤١٩، ج ٣: ٤٥٢)

ومن أمثلة أخرى في بناء فعالن، هي صفة «الرحمن» وهي الصفة التي لا يستعمل إلا لله تعالى ولا يصح معناه إلا له، ويكون معناه الثبوت والاستمرار في جميع الأزمنة. كقوله تعالى ﴿الرحمن الرحيم﴾ (الفاحة/٢).

قال أبو عبيدة: «رحمان» فعالن من الرحمة، و«رحيم» فعيل منها، مثل ندمان ونديم. عن ابن الكلبي: «الرحمن» صفة منفردة لله تبارك وتعالى، لا يوصف به غيره، ... والفرق بين الرحمن والرحيم؛ أن الرحيم مبالغه لعدوله، وأن الرحمان أشد مبالغه؛ لأنه أشد عدولاً. (مصطفوي، ١٣٦٠، ج ٤: ٨٩-٩٠) والرحمنُ والرحيمُ، نحو: ندمان ونديم، ولا يُطلقُ الرحمنُ إلا على الله تعالى من حيث إن معناه لا يصح إلا له، إذ هو الذي وسع كل شيء رَحْمَةً، والرحيم يستعمل في غيره وهو الذي كثرت رحمته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة/١٨٢)، وقال في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة/١٢٨)، وقيل: إن الله تعالى، هو رحمن

الدنيا، ورحيم الآخرة، وذلك أن إحسانه في الدنيا يعم المؤمنين والكافرين، وفي الآخرة يختص بالمؤمنين. (راغب الإصبهاني، ١٤١٢: ٣٤٧) وقد جاء في «الكليات» لأبي البقاء ﴿الرحمن الرحيم﴾: فعلان: مبالغة في كثرة الشيء، ولا يلزم منه الدوام، كغضبان، ... يصحب المتصف بهذا الوصف، حرارة الباطن غالباً... فالغضبان ليس هو الغاضب مع زيادة في الصفة فقط، وإنما هو الغاضب الممتلئ غضباً مع حرارة جوف واندفاع كأن في جوفه مرجلاً يؤزه. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي﴾ (الأعراف/١٥٠)، فوصفه بأنه ممتلئ غضباً ثم وصف هدوء غضبه بعد ذلك بقوله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَىٰ الْغَضِبُ﴾ (الأعراف/١٥٤)، فكأن الغضب كان يصيح بموسى ويهيجه ويلهبه. (السامري، ١٤٢٨: ٨٠-٨٢)

وجميع هذه التعاريف يتفق أن الرحمن من صفات الله تعالى وهو أشد مبالغة، ومن الأبنية التي تدل على الثبوت، وهو لا يتغير أبداً، واتضح لنا أن الرحمن يكون صفة لله ولا يوصف به غيره، وأن الغضبان بمعنى الحال من الأبنية التي يعني الحدوث ولا يلزم الدوام، وأن الصفة المشبهة لم توضع للثبوت دائماً، كما أن اسم الفاعل ليس موضوعاً للحدوث دائماً، ومقتضى ذلك أننا في تحديد دلالتها نحتاج إلى أن ننصب قرينة في سياق الجمل وتركيبها. واتضح لنا أنه يكون بعض الصيغ مشتركة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة. ومن هنا يتبين مدى أهمية الجانب الدلالي في تحديد الصيغة، فإن دلت على التجدد والحدوث؛ فهي اسم الفاعل، وإن دلت على الثبوت والدوام؛ فهي الصفة المشبهة، فالسياق الذي تقع فيه الصيغ يساعدنا على تحديد هذا الجانب الدلالي، كما تساعدنا القرينة اللفظية بتحديد الصيغ أيضاً في نحو: طاهر القلب؛ لأننا نعلم أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله، لذلك يحكم هنا على صيغة «فاعل» بأنها اسم فاعل يجري مجرى الصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت.

بناء «فعل» (بفتح الفاء وسكون العين)

وهو مثل: شهم، وصعب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَرُّهُ بِشْمَنِ بَخْسٍ﴾ (يوسف/٢٠).

كما مر ليس معنى كل واحدة من أبنية الصفات، واحداً، ومن المحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد؛ بل كل واحدة منها تفيد المعاني المختلفة. إن اختلاف الأسماء والصفات يوجب اختلاف المعاني؛ لأنه إذا أشير إلى شيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير

مفيدة، فإن كان كل من الصفات التي وردت في القرآن - من لفظ واحد ولكن على أبنية مختلفة - على معنى واحد، فهو خلاف مقتضى النص القرآني وهدفه. (الحي والمحيي) من الصفات التي وردت في القرآن في وصف الله جل اسمه، ولكن (المحيي) من أبنية اسم الفاعل، و(الحي) من أبنية الصفة المشبهة؛ ومن المعلوم أن كل منهما على معنى يتميز عن الآخر.

صفة «الحي» وردت في الآيات التالية وفي كل منها تكون صفة لله تعالى، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة/٢٥٥) و﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (الأنفال/٦٥) و﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ (الفرقان/٥٨) و«المحيي» أيضا من صفات الله تعالى ولا يوصف به غيره، وهذه الصفة وردت في القرآن مرتين: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الروم/٥٠) و﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الفصلت/٣٩). فما دلالة الحي والمحيي؟

«الحي» ودلالته في القرآن

الحيّ؛ أي الباقي الذي لا سبيل للفناء عليه؛ لأنه الموجد للحياة والفناء، وهو على اصطلاح المتكلمين: الذي يصح أن يعلم ويقدر، وقيل: الثابتة له صفة الحياة، والدائم بدوام ذاته. ولا يخفى أن هذه المعاني للحي الذي، هو من أوصاف ذات الباري جل وعلا، وإلا فمعنى الحي واضح ظاهر. (راجع: سبزواري، ١٤٠٦، ج ١: ٢٢٢؛ كاشاني، ١٤٢٣، ج ١: ٤٠١)

الحي في اللغة من له الحياة، وهي صفة تخالف الموت والجمادية وتقتضي الحس والحركة الإرادية. وإذا وصف الباري عز شأنه بها وقيل إنه حي، كان معناه الدائم الباقي الذي لا سبيل عليه للموت والفناء، فهو الموصوف بالحياة الأزلية الأبدية «فالحَيُّ الكَامِلُ المَطْلُوقُ، هو الذي تدرج جميع المدركات تحت إدراكه وجميع الموجودات تحت فعله، حتى لا يشد عن علمه مدرك ولا عن فعله مفعول، وذلك هو الله تعالى فهو الحي المطلق وكل حي سواه فحياته بقدر إدراكه وفعله» (حقي بروسوي، دون تا، ج ١: ٣٩٩). نستطيع أن نقول إن معنى الحي، هو الحي المطلق الذي حياته عين ذاته وحياته أزلية وأبدية؛ لأن الحياة تختلف باختلاف المتصفيين بها، فحياة الموجودات نوع من الحياة، وحياة الله تعالى هي أكمل الحياة؛ لأنه الباقي الذي يزول كل ما عداه، وهو واهب الحياة لكل من سواه وما سواه، وما عداه حي بحياته ومحتاجون في حياتهم إليه، وليس هو محتاجا في حياته إلى شيء. وقد اعتبر في آيتين (الروم/٥٠) و(الفصلت/٣٩) ب«محيي» بصيغة اسم الفاعل، وقد سبق بلام التوكيد،

يدل على منتهى التأكيد في صفة الإحياء. ومن المعلوم أن صفة المحيي متخذة من صفة الحي؛ لأن من يستطيع أن يهب الحياة لمن سواه وما سواه، يجب أن يكون الحي المطلق وتكون حياته عين ذاته، فصفة الحي تقدم على صفة المحيي.

بناء «فعل» (بفتح الفاء وكسر العين)

وزن (فعل) يدل على فرح وسرور، مثل: جَدَل، وطَرِب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فَرِحُونَ﴾ (التوبة/٥٠)، وقوله تعالى: ﴿انْقَلَبُوا فُكْهِينَ﴾ (المطففين/٣١)، أو دل على حزن مثل: شَجَّ، وكمد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَلُّوْهُمْ وَجَلَّةً﴾ (المؤمنون/٦٠)، أو دل على ألم مثل: وجع، وتعب، وقلق. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكْدًا﴾ (الأعراف/٥٨).

وهذا البناء - على العموم - يدل على الأعراض أي عدم الثبوت، وبجملة واحدة نقول: إن هذا الباب يدل على ما يكره أمره من الأمور الباطنة العارضة: (السامري، ١٤٢٨: ٦٩) لأنه للدلالة على الأدوية والأعراض؛ فإن المريض يمكن الانفكاك عن دائه إلى الصحة، فإن الذي عمي قلبه لا يمكن أن يهتدي.

بناء «فعل» (بضم الفاء والعين)

وهذا مثل: فُرُط، ونُكِر. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف/٢٨) و﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص/٤).

تمثل صيغة «فعل» أحد اثني عشر وزناً استتبطها الصرفيون، والتي جاءت عليها أوزان الاسم الثلاثي المجرد. (راجع: ابن عقيل، ١٤٠٠، ج٤: ١٩٣-١٩٤)، وتدل هذه الصيغة إما على الاسمية فقط كـ«عُنُق»، أو على الوصفية كـ«سُرْح» وصفا للناقاة (راجع: الحملاوي، ١٩٩٩: ٦٥) ولعل في هذا التقسيم لدلالة «فعل» نوعاً من إلغاء المعنى الوصفية في مجموعة من الأسماء على الوزن المذكور، ومن المعروف لدى علماء المعاني أن المتكلم قد يلجأ إلى الوصف بالاسم إذا تأكيد كلامه، وذلك لكون الاسم يحمل دلالة الثبوت كما مر في الأمثلة السابقة. ومن المفيد التنبيه إليه في هذا السياق، لو نظرنا في معظم الألفاظ القرآنية على هذا الوزن لرأيناها حسب وزنه، دالة على معنى الجمع والاجتماع، وهذا يعني وجود نوع من المناسبة بين الصيغة بوزنها الموضوع لها، وما تدل عليه في قسم من دلالتها. ويمكن حصر هذه الألفاظ التي وردت في القرآن بما يأتي: (أُذُنٌ، أَفْقٌ، ثَلْثٌ، رُبْعٌ، خَمْسٌ، سُدْسٌ، ثَمَنٌ، ظَفْرٌ، عَمْرٌ، جَرْفٌ، أَكْلٌ، حَبْكٌ، عُنُقٌ، فُرُطٌ، حَلْمٌ، قَبْلٌ، قُدْسٌ، نَزْلٌ، نَصَبٌ)

فـ«الأُذُن» في واحدة من دلالتها تدل على موضع اجتماع الصوت، و«الإذُن» في الواقع للدلالة على آلة السمع كما في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ (المائدة/٤٥) أنها استعملت في معناها اللغوي والوضعي وفي سياق حقيقي، بيد أنه في موضع آخر نرى التعبير يتم استخدام المعنى المجازي لتلك الكلمة، فقال الله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيُقُولُونَ هُوَ أَدُنٌّ﴾ (التوبة/٦١)، إذ تضمنت «الأذن» معنى الوصفية؛ لأن فيه تعريض بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكناية عن صفة سيئة من صفات الشخصية الإنسانية وهي سرعة الاغترار بكل ما يسمع، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بريء من هذا الوصف.

وقد استعملت «الحُبْكُ» في القرآن الكريم في موضع واحد، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ (الذاريات/٧)، وتمثل جزءاً من سياق يتحدث عن قسم من آيات الله الكونية التي أقسم بها.

و«الحُبْكُ» يعني «إحكام الشيء في امتداد واطراد» (ابن فارس، ١٤٢٢: ٢٧٥)، أي ذات الصنعة المتقنة والخلق المحكم، أو ذات الطرائق والأشكال المتنوعة، وهو ما ترسمه النجوم من أشكال في السماء. (نفسه) ولعل هناك تناسباً ظاهراً بين الحركات في «الحُبْكُ» في الآية، وما تدل عليه في سياقتها، فعندما وُصف الشيء بأنه محبوب، فكأنه قد جمع بعضه إلى بعض في إحكام وإتقان، والجمع يتناسب مع وزنها، فضلاً عن وجود معنى الوصفية في هذه اللفظة التي تدل على الثبوت أيضاً.

النتائج

إن علم الدلالة من العلوم التي يفيد فهم المعاني والنصوص المختلفة ولاسيما القرآن، ويساعدنا الجانب الدلالي في السياق، والقرائن اللفظية الدالة على الحدوث أو الثبوت، مثل ظروف الزمان أو الإضافة أيضاً في التفريق بين الصيغ عند حدوث لبس بين صفات وكلمات. ونتائج هذا البحث أهمها هي:

أن دلالة التجدد والحدوث، والدوام والثبوت، لها دورٌ كبير وبارز في تحديد الصيغ.
أن الصفة المشبهة تدل على معنى الثبوت في أكثر أوزانها وأبنييتها رغم اسم الفاعل، وأن

لاسم الفاعل دلالات متنوعة وكثيرة، منها ما يفيد معنى التجدد، والثبوت والدوام، والاستمرار، والحال، والماضي، ودلالته على النسب، وعلى المفعول، والدلالة على المبالغة في الوصف وغيرها.

أن لاسم الفاعل دلالات مختلفة في كل الأزمنة، وإن اسم الفاعل يجري مجرى الصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت كما قلنا في «عالم».

إن لله تعالى صفات على صيغة «فاعل»، وهي صفات تختص بها ولا يوصف به غيره، وإنها تدل على الصفة المشبهة، إذا كان اسم الفاعل مضافا ودالا على الثبوت في الصفات التي تلازم الموصوف كما مر، نحو غافر الذنب، وقابل التوب. قال الله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنب وقابل التوب﴾ (غافر/٢-٣) وقد لا يدل اسم الفاعل على زمن معين فيفيد الاستمرار فيعامل معاملة ما يدل منه على الماضي فحينئذ يفيد معنى الثبوت.

أن بنائي «فاعل ومفعول» أكثر ورودا في القرآن، وأن انتهاء اللفظ من هذين البنائين اللاحقة «ون» أو «ين» يعطي جرسا معينا يظهر أثره أثناء تلاوة القرآن. ولعل أهم الأسباب التي يتبين لنا أن بنائي «فاعل ومفعول» هما أكثر أبنية اسم الفاعل ورودا في القرآن الكريم على صيغة جمع المذكر، إن انتهاء اللفظ من هذين البنائين اللاحقة «ون» أو «ين» يعطي جرسا معينا يظهر أثره أثناء تلاوة القرآن.

أن بناء «مفعول» فهو أقل ورودا في القرآن الكريم.

أن الصفة المشبهة تقسم إلى أقسام؛ منها ما يفيد الثبوت والاستمرار، وما يفيد على وجه قريب من الثبوت، ومنها أيضا هي التي لاتدل على الثبوت في بعض الأحيان رغم دلالاته الأصلية في نحو غضبان؛ لأنه يمكن أن يرتفع ويزيل؛ أما «فعالان» يدل على الثبوت كالرحمن؛ لأنه صفة الله تعالى ولا يتغير أبدا.

أن اختيار المفردة في القرآن الكريم وتشكيلها وبنائها على حسب هيكلية معينة وسياق الجمل، كما ذكرنا في «مخضرة» إضافة على أنها تدل على الحدوث، إن فعل «تصبح» يؤكد هذا المعنى.

أن بناء «فعل» إضافة على أنها تدل على الثبوت، تدل على معنى الاسمية وعلى الوصفية في أكثر المواضع التي استعملت وعلى معنى الجمع أيضا حسب وزنه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (١٩٥٢م). *الخصائص*. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، ج٣، ط٢، بيروت: دار الهدى.
٢. ابن ذريل، عدنان (٢٠٠٠م). *النص والأسلوبية بين النظرية والتطبيق*. دمشق: إتحاد كتاب العرب.
٣. ابن عاشور، محمد الطاهر (دون تا). *التحرير والتنوير*. ج٢٧، تونس: الدار التونسية للنشر.
٤. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (١٤٠٠هـ). *شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك*. ج٤، ط٢، قم: دار العلم.
٥. ابن فارس (٢٠٠١م). *مقاييس اللغة*. اعتنى به محمد عوض مرعب؛ فاطمة محمد أصلان، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٦. ابن يعيش (١٩٧٣م). *شرح الملوكي في التصريف*. تحقيق فخرالدين قباوة، حلب: المكتبة باب النصر.
٧. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (١٩٨١م). *مجاز القرآن*. ط٢، بيروت: [دون نا].
٨. الأزهرى، خالد بن عبدالله (٢٠٠٠م). *شرح التصريح على التوضيح*. ج٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. الأسترآبادي، محمد بن الحسن (١٩٧٥م). *شرح شافية ابن حاجب*. ج٢، تحقيق محمد نور الحسن؛ ومحمد الزفزاف؛ ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر العربي.
١٠. الأندلسي، أبو حيان (١٤٢٠هـ). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الفكر.
١١. الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر (١٩٨٧م). *الفتاح في الصرف*. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٢. الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر (٢٠٠٤م). *دلائل الإعجاز*. تعليق محمود محمد شاكر، ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٣. حاجي زاده، مهين (٢٠١٠م). «البحث الدلالي عند ابن جنبي». مجلة اللغة العربية وأدائها، السنة ٦، العدد ١٠، صص ٢٨-٥.
١٤. الحديثي، خديجة (١٩٦٥م). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. بغداد: [دون نا].

١٥. حسيني كوهساري، سيد إسحاق؛ متقي زاده، عيسى؛ إسماعيلي، سجاد (١٤٣٥هـ). «مقاربة أسلوبية دلالية في خطبة الجهاد». مجلة اللغة العربية وآدابها، السنة ١٠، العدد ٢، صص ١٩١-٢١٤.
١٦. حقي بروسوي، إسماعيل (دون تا). *تفسير روح البيان*. بيروت: دار الفكر.
١٧. الحملوي، أحمد (١٩٩٩م). *شذا العرف في فن الصرف*. شرح حجر عاصي، بيروت: دار الفكر العربي.
١٨. راغب الإصبهاني، حسين بن محمد (١٤١٢هـ). *المفردات في غريب القرآن*. بيروت: دار العلم الدار الشامية.
١٩. الزجاج، أبو إسحق إبراهيم (١٩٩٤م). *معاني القرآن وإعرابه*. ج ٥، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة: دار الحديث.
٢٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. ج ٣، بيروت: دار الكتاب العربي.
٢١. السامراي، فاضل صالح (٢٠٠٠م). *معاني النحو*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٢. _____ (٢٠٠٧م). *معاني الأبنية في العربية*. ط ٢، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
٢٣. سبزواري نجفي، محمد بن حبيب الله (١٤٠٦ق). *الجديد في التفسير*. بيروت: دار التعارف.
٢٤. السكاكي، أبوبكر محمد بن علي (١٩٨٧م). *مفتاح العلوم*. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٥. السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف (١٩٩٤م). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج ٥، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٦. شبر، عبد الله (١٤٠٧هـ). *الجواهر الثمين في تفسير الكتاب المبين*. الكويت: مكتبة الألفين.
٢٧. الصبان، محمد بن علي (دون تا). *حاشية الصبان على شرح الأشموني*. تحقيق طه عبدالرؤف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.
٢٨. عزيمة، محمد عبد الخالق (١٩٧٨م). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*. ج ٢، القاهرة: [دون نا].
٢٩. عكاشة، محمد (٢٠٠٥م). *التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة*. القاهرة: دار النشر للجامعات.
٣٠. فارس، نصر الدين؛ زكريا، عبد الجليل (١٩٩٠م). *المنصف في النحو واللغة والإعراب*. ط ٢، القاهرة: دار المعارف.
٣١. الفخر الرازي، محمد بن عمر (١٩٣٨م). *التفسير الكبير*. ج ٢٣، القاهرة: المطبعة البهية المصرية.
٣٢. فضل الله، محمد حسين (١٤١٩هـ). *تفسير من وحي القرآن*. ج ١٠، بيروت: دار الملاك للطباعة والنشر.

٣٣. الفيومي، أحمد بن محمد (دون تا). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. ج ٢، بيروت: دار القلم.
٣٤. قباوة، فخرالدين (١٩٨٨م). *تصريف الأسماء والأفعال*. ط ٢، بيروت: مكتبة المعارف.
٣٥. القرطبي، محمد بن أحمد (١٩٥٢م). *الجامع لأحكام القرآن الكريم*. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
٣٦. كاشاني، ملا فتح الله (١٤٢٣هـ). *زبدة التفاسير*. ج ١، قم: بنياد معارف إسلامي.
٣٧. الكسائي، علي بن حمزة (١٩٩٨م). *معاني القرآن، التثقيح والتقديم عيسى شحاته عيسى، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع*.
٣٨. مدرسي، محمد تقي (١٤١٩هـ). *من هدى القرآن*. طهران: دار محبي الحسين.
٣٩. مصطفىوي، حسن (١٣٦٠ش). *التحقيق في كلمات القرآن*. ج ٤، طهران: بنگاه ترجمه ونشر كتاب.
٤٠. مكارم شيرازي، ناصر (١٤٢١هـ). *الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل*. ج ١٧، قم: مدرسة الإمام علي ابن أبي طالب.
٤١. نضال، حسن سلمان (١٩٩٧م). *اللون في القرآن الكريم (دراسة لغوية نحوية دلالية)*. أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة: كلية القائد لتربية البنات.
٤٢. اليازجي، ناصيف (١٨٨٩م). *نار القرى في شرح جوف الفراء*. بيروت: [دون نا].
٤٣. يونس علي، محمد (٢٠٠٤م). *مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
٤٤. _____ (٢٠٠٧م). *المعنى وظلال المعنى*. ط ٢، بيروت: دار المدار الإسلامي.

Archive of SID